صدر عن حزب حرَّاس الأرز ــ حركة القوميّة اللبنانية، البيان الأسبوعي التالي:

من الطبيعي ان يصبح الإستحقاق الرئاسي، مع إقتراب موعده، حديث الناس وشغلهم الشاغل ومحور الحراك السياسي في البلاد. غير ان هذا الموضوع على أهميته لا يجب ان يحجب الأضواء عن موضوعات أخرى قد تفوقه أهمية وخطورة، سيّما وان الرئيس الجديد لن يتمكّن من إجتراح المعجزات ولا من تغيير المعادلة السياسية القائمة، مهما كانت نواياه صادقة وشخصيته قوية، نظراً لصلاحياته المحدودة التي قلّصها إتفاق الطائف، وإلى الإرتباط العضوي بين الأزمة الداخلية من جهة والصراعات الخارجية الإقليمية والدولية من جهةٍ أخرى.

موضوعان يقلقان اللبنانيين أكثر من الإستحقاق الرئاسي هما: الوضع الإقتصادي المتفاقم بإستمرار والناجم بمعظمه عن عجز الخزينة المتنامي يوماً عن يوم، ومشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

في موضوع الخزينة، هناك من يقول ان العجز الذي أصابها كان مقصوداً ومتعمداً، والهدف كان رهن لبنان لدول النفط العربي لتمكينها من السيطرة عليه مالياً وإقتصادياً بعد ان فشلت في السيطرة عليه عسكرياً عبر الحروب الفلسطينية والسورية التي شنت ضُدَّ شعبه... وما يعزّز هذا القول هو سياسة الإفقار والتجويع المنهجية التي إتبعتها الحكومات المتعاقبة منذ بداية التسعينات إلى يومنا هذا بقصد دفع الشباب اللبناني إلى الهجرة وتفريغ البلاد من أهلها وإستبدالهم برعايا من دولٍ عربية وعلى رأسهم اللاجئين الفلسطينيين المقيمين على أرض لبنان... وإلا كيف نفسّر هذا النزيف البشري الهائل من لبنان بإتجاه دول الإغتراب؟ وكيف نفسّر هذا السكوت المطبق عن جريمة إفلاس الدولة أو تفليسها؟ ولماذا لم تتشكل حتى اليوم لجنة تحقيق واحدة لكشف ملابسات هذه الجريمة الكبرى التي تفوق بخطورتها كل الجرائم الأخرى وفضح أسماء المتورطين فيها عن قصد أو إهمال، وملاحقتهم أمام القضاء المختصّ؟

من حق الشعب اللبناني ان يعرف الأسباب التي أدّت إلى وقوع الخزينة تحت هذا العجز المرعب؟ ومن يقف وراء مخطط إفقار اللبنانيين وتجويعهم؟ وما هو حجم الدّين العام والرقم الحقيقي للعجز؟

ومن واجب الدولة ان تجيب عن هذه الأسئلة بصراحة ودقة ووضوح لأن المسألة تتعلق بمستقبل كل اللبنانيين وكل عائلة لبنانية في آخر قرية من لبنان.

اما موضوع توطين اللاجئين الفلسطينيين فسنتناوله في بياننا الأسبوعي المقبل.

لبَّــيك لبــنان

أبو أرز
في ٣١ آب ٢٠٠٧